الجامعة المستنصرية / كلية الآداب المرحلة الثانية / الدراسة الصباحية

قسم اللغة العربية المادة : علوم الحديث النبوي الشريف

المحاضرة الخامسة الدكتور إسماعيل عباس حسين

أقسام الحديث – الحديث الصحيح

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد أو بمعنى آخر من حيث الصحة والحسن والضعف إلى أقسام ثلاثة: ١- الحديث الصحيح. ٢- والحديث الحسن. ٣- والحديث الضعيف.

أولًا: الحديث الصحيح: كلمة (صحيح) على وزن (فعيل) والصحيح - لغة - الصادق، والمطابق للواقع، يقال: صح الخبر والأمر، بمعنى ثبت وطابق الواقع، ويقال كلام صحيح، بمعنى صادق، وتعريف الحديث الصحيح : **هو الحديث المسند الذي يتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً بعلة قادحة.**

الشرط الأول: (اتصال السند): أي: ثبت سماع كل راوٍ من رواة السند من شيخه إلى أن يصل لقائله. وضد الاتصال الانقطاع بأن يكون أحد الرواة لم يسمع من الراوي الذي قبله لأنه لم يدركه مثلًا. مثاله: ما أخرجه الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن ابن شهاب (الزهري) قال: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قعد يوم الجمعة على المنبر فدعا إنما يشير بإصبعه والناس يؤمّنون". فهذا السند غير متصل، فيه انقطاع بين ابن شهاب وبين النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فإن ابن شهاب لم يدرك النبي فهو من صغار التابعين فلا سماع له إلا من صغار الصحابة.

الشرط الثاني: (العدل): أي: أنّ كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، غير مخروم المروءة ، وغير فاسق أو مبتدع ، ولا يكون كذابًا ، ولا متهمًا بالكذب ، أو مجهولًا ، واشتراط البلوغ والإسلام يكون عند الأداء ، أما عند التحمل فلا يشترط .
الشرط الثالث : (الضبط التام): والضبط التام على نوعين:

أ- ضبط صدر، وهو: أن يُثبّت حفظ ما سمعه، بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء على الوجه الذي سمعه من شيخه.

ب- ضبط كتاب، وهو: أن يصون كتابه الذي قيَّد فيه ما سمعه، فيصونه من الخطأ ومن الوهم منذ أن سمع وقيَّد فيه إلى أن يؤدي منه للغير.

(عن مثله): أي لابد لهذا الحديث أن يرويه عدل تام الضبط عن مثله في العدالة وتمام الضبط، وهكذا يُنظر في رجال السند وتمام الضبط إلى منتهى السند. والتام في ضبطه كمن قيل فيه "ثقة"، "ثقة ثبت"، "ثقة حافظ" ونحو ذلك من العبارات، فإذا اختلّت العدالة أو الضبط أثَّر ذلك في الحكم بصحّة الحديث على حسب الاختلال.

الشرط الرابع: (أن لا يكون شاذًا): والشذوذ: هو مخالفة الثّقة لمن هو أوثق منه في متنه أو سنده في الزيادة أو النقصان.

الشرط الخامس: (أن لا يكون معلًّلا): أي لا يكون في الحديث عِلَّة خفيّة تقدح في صحّة نسبة الحديث مع أن الظاهر سلامته منها.

مثال على حديث تحققت فيه الشروط الخمسة: ما رواه البخاري في صحيحه، قال: حدّثنا مُسدَّد، حدّثنا مُعْتَمِر قال: سمعت أبي قال: سمعت أنس بن مالك قال: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ".

فهذا الحديث إسناده متصل من أوّله إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، كل راوٍ من رواته صرّح بالسّماع من شيخه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكذلك رواته كلهم موثوقون توفّرت فيهم العدالة والضبط. وكذلك الحديث غير شاذ ولا معلل، لذا فهو حديث استوفى الشروط كلها. وحكم الحديث الصحيح هو العمل به ويجب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتدُ به من الأصوليين والفقهاء فهو حجة من حجج الشرع لا يسع المسلم ترك العمل به ، فإذا اختل شرطاً من الشروط فلا يسمى الحديث صحيحاً ، وإنما تقل درجته ومرتبته ؛ لذا قسم العلماء الحديث الصحيح على قسمين :

١- **حديث صحيح لذاته** : فالصحيح لذاته هو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول، وتوافرت فيه الشروط الخمسة التي ذكرناها سابقا .

٢- **والصحيح لغيره**: هو الحديث الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول، كأن يكون راويه العدل غير تام الضبط ، فهذا الحديث منزلته دون منزلة الحديث الصحيح لذاته ، فلو عضد هذا الحديث طريق آخر مثله يكون صحيحا لغيره فالصحيح لغيره ما صح لأمر أجنبي عنه، إذا لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، كالحديث الحسن إذا روي من عدة طرق فإنه يرتقي بما عضده من درجة الحسن إلى درجة الصحة.

ومن أقواله ﷺ :" من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه "

" سأل رجل رسولَ الله ﷺ أيُّ العمل أفضل أو أحبُّ إلى الله ؟ قال: الصلاة على ميقاتها "

" من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه"

"خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره "

" من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم "